



نصائح اقتصادية

المقامرون والمستثمرون بالبورصة.. الكل يبحث عن الربح

زاوية تعدها 'الأنباء' مع مسؤولي الشركات وأصحاب القرار بالاقتصاد الكويت يتحدثون فيها عن تجاربهم الخاصة بعالم الاقتصاد والأعمال. ويشاركون القراء العبر والدروس منها.



مشاهدة الفيديو

باهي أحمد

ساختارها للاستثمار ولعل أهمها ماهية الشركة وان كانت رابحة أم خاسرة وعن طبيعة مجلس إدارتها وحجم توزيعاتها السنوية، وهل تقوم تلك الشركات بتوزيع أرباحها (المنحة أو النقدي) بانتظام أم لا وهل تلك الشركة عليها مساءلات قانونية أم لا. كما أنه يجب عدم الاستثمار الكامل برأس المال وذلك مهما كانت الشركات والأسعار مغرية لأنه بعد فترة قد يتغير السوق ولذلك يجب أن يحتفظ المستثمر ببعض الكاش إذا رغب في الاستثمار في تلك الشركات ووجد العرض المناسب لذلك. ولعل الظروف التي تعيشها بورصة الكويت من انخفاضات وضعف في مستوى السيولة قد تجعل المستثمر يترتب بعض الشيء في اتخاذ القرار الاستثماري لأن الأمور التي تؤدي إلى الانخفاض في الفترة الحالية هي ردود فعل قصيرة المدى، فمهما كانت الدولة اقتصادها متينا وبورصتها جيدة ويحدثت حادث أمني فستنتهز البورصة لذلك تعدد ظروف مؤقتة وعند قول البعض إن البورصة خسرت مليارات في حالة بيع جميع الأسهم وتلك الحالة سواء في الهبوط أو الصعود، لذلك فإن الذي يربح دائما ما يسمى المتداول «قاسي القلب».

ولا شك أن البورصة في الكويت تترقى يوما وذلك يعني دخول مهنيين إلى السوق بشكل دائم حيث إن الأصل دائما أن السلعة صحيحة لذلك أنصح المستثمرين بعدم الاقتراب من الشركات الخاسرة الا اذا كنت تملك أخبارا مؤكدة أنها تقوم بتصليح أوضاعها.

وبحكم مهنتي فأننا أرى أن القطاع المصرفي يعد الأكثر أمنا كما أن جميع البنوك تعتبر تحت رقابة البنك المركزي.

وزير التخطيط الأسبق
علي الموسى

إذا كنت من الأشخاص الذين يودون أن يستثمروا أموالهم في بورصة الكويت فقلبك أن تتعرف على العديد من الخطوات قبل الاقدام على هذه الخطوة التي قد تغير حياتك للأفضل أو للأسوأ، خاصة الاستثمار البورصوي يتصدر قائمة الاستثمارات الأخرى من حيث تحقيق الأرباح لكنه محفوف بالمخاطر.

وعلى مر السنوات شهدت أسواق الأسهم نوبات من السناور لعل أبرزها أزمة سوق المناخ والأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصادات قبل نحو 12 عاما، ولكن اللافت للنظر هو وجود شيء مشترك بين جميع الفعاليات التي انفجرت على مر التاريخ، وهو أن هذه الأحداث دائما ما يسبقها دخول أعداد ضخمة من المستثمرين الجدد عديمي الخبرة إلى السوق تبحث عن الثراء السريع. لذا فإن هناك 3 أنواع من المستثمرين في البورصة: الأول المستثمر وقد يكون فردا أو مؤسسة وهو من يشتري الأسهم ويحتفظ بها مدة طويلة تصل لسنوات والنوع الثاني المضارب وقد يكون فردا أو مؤسسة وهو من يشتري بغرض الربح الفوري أي لا يحتفظ بالأسهم طويلا ومن الممكن أن يشتري ويبيع في نفس اليوم. والنوع الثالث المقامر وهو من يدخل بغرض الربح الفوري ولكن ليس له دراية ولذلك في أغلب الاحوال يخسر.

ومما لا شك فيه أن هناك أناسا تحب المقامرة وتلك العقلية لا تستطيع اسداء النصح لها لأن معاييرها تختلف وتطور في ذهنها عدة أشياء، أما المستثمر الذي له دراية في السوق فيعرف متى يقوم بالشراء والبيع في الأوقات المناسبة في السوق على عكس المقامر الذي قد يربح أرباحا طائلة أو يخسر خسائر فادحة. اما النصيحة التي تقدم للمستثمرين فهي اختيار أسهم بعناية وعدم المخاطرة برأس المال بالكامل إضافة إلى أن المستثمر عليه أن يتقن عن سهم الشركة التي

10 نوفمبر المقبل إغلاق المزايدة

الخميس المقبل.. آخر موعد لمعاينة بيع مصانع الأسمدة



مصنع اليوريا

مركز صناعة اليوريا بالبحرين

ويبلغ إنتاج مصانع الأسمدة نحو 1880 طن متري يوميا من مصانع الأمونيا، فيما يبلغ إنتاج مصانع اليوريا نحو 3150 طن متري. وحددت شركة صناعة الكيماويات البترولية مبلغ 125 ألف دينار كفاية أولية للمزايدة ومبلغ ألف دينار قيمة الوثيقة، على أن تسري العطاءات لمدة 90 يوما من تاريخ قس المظاريف. ومن الشروط التي حددتها «صناعة الكيماويات» لشراء مصانع الأسمدة أن المزايدة عامة وغير قابلة للتجزئة ويشترط على الراغبين في الاشتراك أن تكون لديهم خبرة سابقة في فك ونقل معدات مصانع وأوعية ثقيلة أو أن يستعين بشركات ذات خبرة في ذات المجال.

قال مصدر نفطي مسؤول لـ «الأنباء» ان شركة صناعة الكيماويات البترولية حددت يوم الخميس المقبل كآخر موعد لمعاينة مصانع الأسمدة في منطقة الشعبية الصناعية، وذلك للراغبين في شراء المصانع، وتم تمديد موعد إغلاق المزايدة ليصبح يوم الأحد الموافق 10 نوفمبر المقبل بدلا من الإغلاق السابق المحدد في 6 الجاري. وقال المصدر أن هناك عددا لا بأس به قام بعمل معاينة لمصنعي الأمونيا واليوريا خلال الفترة الماضية والمرافق التي من المقرر نقلها من منطقة الشعبية، وان الشركة تنتظر موعد إغلاق المزايدة.

أحمد مغربي



صندوق النقد: ستكون من الأكثر استفادة خليجيا إذا طبقت ضريبة القيمة المضافة بالمستقبل القريب

قوة الكويت المالية تساعد على إجراء إصلاحات.. تدريجية

علاء مجيد

أكد صندوق النقد الدولي ان الكويت تتميز عن باقي دول المنطقة بقدرتها على تنفيذ برنامج متدرج لضبط أوضاع المالية العامة دون الحاجة إلى التسرع في ذلك بسبب تمتعها بوضع مالي قوي واحتياطيات مالية ضخمة، وذلك حسب تقرير الصندوق الصادر أمس بعنوان «آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى».

إصلاحات هيكلية

وأكد تقرير صندوق النقد على ضرورة تركيز الاستراتيجيات المعنية بتحسين التطور والشمول الماليين على ما يلي: 1 - تعزيز فرص الشركات الناشئة في الحصول على التمويل وزيادة الوعي المالي وتحسين أطر الإعسار. 2 - تطوير أسواق الأوراق المالية وسندات الدين وإتاحة التعامل في أسواق الأسهم لمجموعة أكبر من الشركات والمستثمرين وتعزيز حوكمة الشركات وحماية المستثمرين. 3 - تحسين البيئة التشغيلية التي تسمح بازدهار القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي ما يزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلي 1٪ إضافية إلى النصيب الحالي.

4 - تحسين التنافسية والانتضاط من خلال خصخصة القطاع العام وسن قوانين التنافس التي تتسم باتساع نطاقها وكفاءة إنفاذها. 5 - تحسين التوظيف في القطاع الخاص من خلال احتواء الفجوة بين الأجور المرتفعة في القطاع العام ونظيراتها في الخاص وخاصة في الكويت. 6 - تحسين الحوكمة عن طريق تقوية الأطر القانونية لحماية حقوق المتعاقدين والدائنين وحقوق الملكية والعمل على تعزيز سيادة القانون وزيادة الشفافية بشأن الملك المستفيد في قطاع الشركات والإعلان عن الملكية لكبار المسؤولين للحد من الفساد.

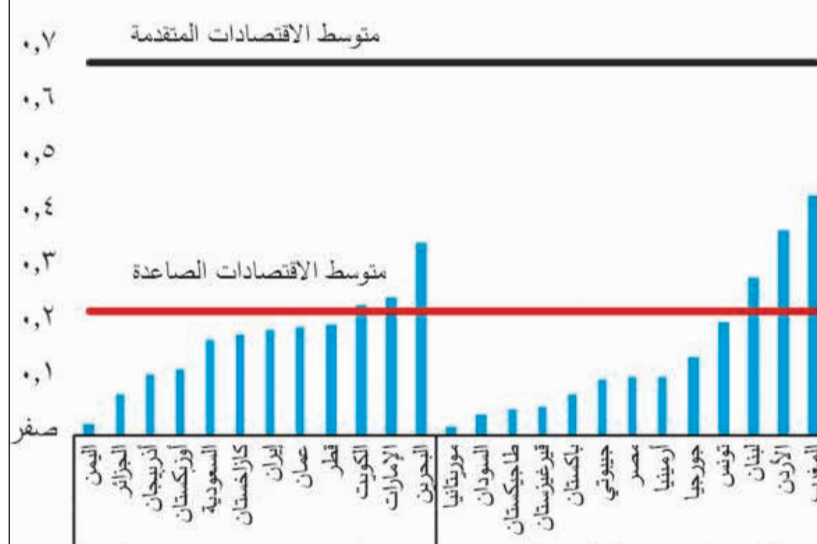
الضبط المالي

وأشار التقرير إلى وجود مجموعة من العوامل التي تحدد فعاليات إجراء ضبط مالي لدى الكويت ويأتي دول المنطقة وفي مقدمتها:

تطوير المؤسسات والأسواق المالية

1- عمق المؤسسات المالية، 2017

(المؤشر)



المصادر: مؤشر التطور المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

■ الإنفاق الاستثماري الضخم على البنية التحتية يحتاج إلى ترشيد

■ ضخامة الأصول السيادية تحتاج منهجا لتحليل أصول وخصوم القطاع العام

■ الكويت بالمرتبة الثالثة خليجيا من حيث عمق المؤسسات المالية العامة

■ ضرورة احتواء الفجوة بين الأجور في القطاع العام ونظيراتها في الخاص

1 - تعزيز تحصيل الإيرادات غير النفطية: توقع التقرير ان تكون الكويت من أكثر الدول الخليجية استفادة في حال تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المستقبل القريب، مشيرا إلى إمكانية استحداث ضرائب أخرى لتطبيقها بدول المنطقة المصدرة للنفط ومنها ضرائب على الدخل والعقارات. 2 - احتواء فواتير الأجور وإعانات دعم الطاقة وتحسين جودة الإنفاق ورفع كفاءته: أوصى التقرير بضرورة تحسين كفاءة استغلال الإنفاق الاستثماري من خلال تحسين كفاءة التوريدات وتطبيق معايير الشفافية واليات التقييم والاختيار، حيث أشار إلى ان تكلفة البنية التحتية في بعض بلدان المنطقة كانت مرتفعة للغاية. 3 - تقوية أطر المالية العامة: أوصى التقرير بضرورة تطبيق أطر متوسط الأجل للمالية العامة في دول الخليج من أجل تعزيز مرتبة وفعالية بما ضمن العدالة بين الأجيال وتخفيف تراكمات الدين العام. 4 - تنفيذ عمليات أكثر فعالية للمشتريات الحكومية ووضع حد للتغيرات في الإنفاق الحكومي خارج الميزانية وتعزيز أدوات رقابية أكثر فعالية. 5 - التحول نحو قواعد مالية مرنة وفعالة بما ضمن العدالة بين الأجيال وتخفيف تراكمات الدين العام. 6 - تحسين الحوكمة عن طريق تقوية الأطر القانونية لحماية حقوق المتعاقدين والدائنين وحقوق الملكية والعمل على تعزيز سيادة القانون وزيادة الشفافية بشأن الملك المستفيد في قطاع الشركات والإعلان عن الملكية لكبار المسؤولين للحد من الفساد.

مخاطر الجنيه الإسترليني على الكويت

قال صندوق النقد الدولي انه في حال جاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل غير منظم، فإنه يمكن أن يحدث تأثيرا كبيرا على اقتصاديات المنطقة. ذلك أن حدوث تباطؤ عام في النشاط الاقتصادي عبر أنحاء أوروبا بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد سيؤدي إلى خفض الطلب الخارجي في البلدان ذات الروابط التجارية الوثيقة، مثل المغرب وتونس. ورجح التقرير أن تكون التداعيات غير

المباشرة لحدوث انكماش حاد في اقتصاد المملكة المتحدة أشد من ذلك بكثير، سواء من حيث درجة حدتها أو إمكانية التنويع بمسارها المستقبلي ويمكن أن تكون القنوات المالية مهمة بوجه خاص لأن المملكة المتحدة هي أكبر طرف مقابل مصري بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وهناك عدة بلدان تتسم بدرجة عالية من التعرض لمخاطر الجنيه الإسترليني مثل الكويت وعمان وباكستان.

لسنوات متعددة في التخطيط للمالية العامة.

عمق مؤسسات المالية العامة

واحتلت الكويت المركز الثالث خليجيا في مؤشر عمق مؤسسات المالية العامة والذي يشير إلى التطور المالي الذي تحققة تلك المؤسسات وفق مؤشر تطور المؤسسات المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي، حيث تخطت الكويت وبشكل طفيف متوسط الاقتصادات المتقدمة في المنطقة. واحتلت البحرين المركز الأول خليجيا تلتها الإمارات في المركز الثاني. وقدم التقرير عددا من النصائح لزيادة فاعلية وتطوير المؤسسات المالية للحكومة في الكويت ودول الخليج تضمنت:

1- تبني مبادرات للشفافية بما يعزز الانتضاط المالي ويزيد من أدوات المسائلة ويضع حدا لصلاحيات تعديل نسب الإنفاق داخل كل مؤسسة وتحسين تقارير المالية العامة. 2 - اعتماد منهج شامل في تحليل أصول القطاع العام وخصومه بما يعزز الشفافية ويحسن إدارة الميزانية العمومية وخاصة في دول تمتلك أصولا سيادية ضخمة مثل الكويت. 3 - وضع إطار متوسط الأجل لسياسات المالية العامة يتضمن تحديات واضحة وسياسات صارمة لمواجهة تراكم الدين وتعزيز الانتضاط المالي. 4 - تنفيذ عمليات أكثر فعالية للمشتريات الحكومية ووضع حد للتغيرات في الإنفاق الحكومي خارج الميزانية وتعزيز أدوات رقابية أكثر فعالية. 5 - التحول نحو قواعد مالية مرنة وفعالة بما ضمن العدالة بين الأجيال وتخفيف تراكمات الدين العام.

النهج في 2020

ووضع التقرير مجموعة من العوامل الإيجابية التي يتوقع أن تؤثر على دفع معدلات النمو الاقتصادي في الكويت خلال 2020 وفي مقدمتها: - زيادة الإنتاج النفطي نتيجة عودة الإنتاج في المنطقة المشتركة بين الكويت والسعودية. - احتمال تخفيف معدلات الالتزام بخفض الإنتاج الذي يمتد حتى مارس المقبل. - زيادة الإنفاق الاستثماري للاستفادة من تنظيم فعاليات عالمية في دول الجوار (إكسبو دبي وكأس العالم بقطر).